



استطلاع رأي حول
السلطات المحليّة
العربيّة في إسرائيل

أريج صباغ- خوري

أريج صباغ- خوري
منسقة مشروع المعلوماتية

استطلاع رأي حول السلطات المحليّة العربيّة في إسرائيل

Areej Sabbagh- Khoury
Coordinator of Informational Project

Public Opinion on Arab Local Government in Israel

אריז' סבאע' - ח'ורי
מתאמת פרויקט האינפורמציה
סקר דעת קהל בנושא הרשויות המקומיות הערביות בישראל

©

כל الحقوق محفوظة (٢٠٠٤)
مدى الكرمل - المركز العربي للدراسات الإجتماعية التطبيقية
اللنبي ٥١، حيفا ٣١٠٩٠
هاتف: ٠٤ - ٨٥٥٢٠٣٥ - ٠٤ ، فاكس: ٠٤ - ٨٥٢٥٩٧٣

www.mada-research.org
mada@mada-research.org

استطلاع رأي حول
السلطات المحليّة
العربيّة في إسرائيل

أريج صبّاغ- خوري



المحتويات:

٥	مقدّمة
٦	المنهجية
٧	أداء السلطات المحليّة: الإدارة ومستوى الخدمات
١٤	دور السلطات المحليّة العربيّة من وجهة نظر السكّان
١٦	أنماط التصويت
١٩	ترشيح النساء الفلسطينيّات
٢٢	قوائم الترشيح
٢٥	خلاصة
٢٨	مراجع
٣٠	ملاحق

مقدمة*

ضمن سلسلة استطلاعات الرأي العامّ الدورية التي يجريها «مدى الكرمل - المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية»، وجدنا من المهمّ إجراء استطلاع رأي يتناول مواقف الفلسطينيين في إسرائيل حول أداء السلطات المحلية العربية: الإدارة ومستوى الخدمات. بخلاف سائر الاستطلاعات التي أُجريت في مدى الكرمل، والتي فحصت مواقف وآراء المجتمع الفلسطيني في إسرائيل إزاء قضايا العلاقة مع إسرائيل وانتخابات الكنيست، أو إزاء قضايا متعلقة بالموقف تجاه قضايا سياسية خارجية، وجدنا من المهمّ التطرّق في هذا الاستطلاع الى القضايا الداخلية في المجتمع الفلسطيني في إسرائيل، والتي يشكل أداء السلطات المحلية العربية وطرق الانتخاب فيها احدى اهمها. تجدر الاشارة هنا ان القضايا الداخلية لا تأتي بمعزل عن السياق الذي تعيش فيه السلطات المحلية وجماهير ناخبها، حيث ان سلوكيات واداء السلطات المحلية لا تنبع من الأزمة الاجتماعية فقط وانما من كون السلطة المحلية احد اهم المواقع من حيث توزيع الموارد، على الرغم من شحّها، ومن حيث توافر مواقع صنع القرار.

يتطرّق هذا الاستطلاع إلى أربعة مواضيع رئيسية: إدارة السلطات المحلية ومستوى الخدمات؛ دور واداء السلطات المحلية العربية من وجهة نظر السكان؛ أنماط التصويت؛ ترشيح النساء الفلسطينيات. كذلك أجرينا مسحاً لعدد قوائم الترشيح، واجرينا مقارنة بين البلديات العربيّة والبلدات اليهوديّة في هذا الصدد. لم يتطرق الاستطلاع الى قضية التمييز في الميزانيات الذي تمارسه المؤسسة الاسرائيلية، كما انه لم يتطرق الى العلاقات المتبادلة بين مؤسسات الدولة والسلطات المحلية العربية في اسرائيل في مجالات مهمّة (كمناطق نفوذ السلطات المحلية وغيرها). نعي مركزية هذه القضايا في عكس اوضاع السلطات المحلية، الا ان قضية اضطهاد الدولة وتمييزها ضد السلطات المحلية العربية بُحثت في دراسات عديدة¹، في

* أودّ أن أشكر كلاً من نبيل الصالح ونديم روحانا وعرين هوارى لملاحظاتهم القيّمة على الورقة.

للحصول على معطيات عن التمييز البنيوي من قبل مؤسسات الدولة في تخصيص الميزانيات للسلطات المحلية العربية، يمكن الاطلاع على تقارير جمعية سيكوي: www.sikkuy.org.il، وعلى تقارير مركز فولسهايمر لأبحاث السياسات www.fips.org.il.

حين لم يحظَ موقف المواطنين الفلسطينيين تجاه اداء السلطات المحلية وعلاقة ذلك بقضايا تتعلق ببنية مجتمعهم - كقضايا المرأة وأنماط التصويت (الحمائية أو الطائفية) - باهتمام كافٍ. بطبيعة الحال يتطرق تحليل نتائج الاستطلاع إلى السياق السياسي العام الذي يعيشه الفلسطينيون في إسرائيل وليس بمعزل عنه.

المنهجية

٢.

شمل كتاب السلطات المحلية في اسرائيل ٢٠٠١، ٧٦ سلطة محلية عربية: ٦٦ مجلس محلي و ١٠ بلديات. في عام ٢٠٠٣ تم توحيد المجلسين المحليين دالية الكرمل وعسفا و تحويلهما الى بلدية.

٣.

يضم مجلس محلي بسمه تحت نفوذه ثلاث قرى عربية وهي: برطعة، معاوية وعين السهلة.

أجري هذا الاستطلاع في شهر تشرين أول عام ٢٠٠٣، وشمل البحث سكان ١٧ سلطة محلية عربية، وبلغ عدد المشاركين في الاستطلاع ٧٣٥ شخصاً. اختيرت سلطات محلية توزعت على النحو التالي: بلديتان و ١٥ مجلساً محلياً - عشوائياً وهي تشكل ما يقارب ٢٣٪ من مجمل السلطات المحلية العربية (انظر/ي الجدول ١). تمثلت كل سلطة محلية بعينة عشوائية محلية من السكان تراوح عددها بين ٣٩ و ٤٩ مستطعاً، على ان يكون عمر المستطلع/ة من الثامنة عشرة فما فوق. أُجري الاستطلاع هاتفياً وبلغت نسبة تجاوب السكان ٥٠٪، اي أنه من بين كل اثنين تم التوجه اليهما وافق/ت واحد/ة على المشاركة في الاستطلاع.

الجدول ١: عدد السلطات المحلية للعام ٢٠٠٤ وعدد السلطات التي شملتها العينة

اسم السلطة المحلية	العدد في العينة	العدد الكلي	نوع السلطة المحلية
ام الفحم، قلنسوة	٢	١١	بلدية
حرفيش، عسفا، كابول، الفريديس، عيلبون، معليا، المزرعة، بسمه ^٢ ، مجد الكروم، يافة الناصرة، عرابة، أبو سنان، طرعان، كعبيّة طبّاش - حجارة، الزرايزر	١٥	٦٤	مجلس محلي
	١٧	٧٥	المجموع

أداء السلطات المحلية: الإدارة ومستوى الخدمات

تطرق الاستطلاع الذي اجراه مركز مدى الكرمل الى موضوع أداء السلطات المحلية العربية من جوانب عدّة، نحو: مستوى الخدمات التي تقدمها السلطة المحلية للسكان؛ المعايير التي تتخذها السلطة المحلية في تعيين الموظفين؛ تدبير الميزانية. وقد قُيِّمت كلّ واحدة من السلطات المحلية التي شملها الاستطلاع من قبل السكان المنتمين إليها فقط.

المقياس الاول لاداء السلطات المحلية كان تقييم مستوى الخدمات التي تقدمها السلطة المحلية على سلم من ١ الى ٥، حيث أن الرقم ١ يعني مستوى خدمات متدنّيًا جدًّا؛ والرقم ٥ يعني مستوى خدمات عاليًا جدًّا. ودل الاستطلاع على ان معدل تقييم الخدمات لمجمل السلطات المحلية التي شملها الاستطلاع يساوي ٢,٥٤ (انحراف معياري يعادل ١,١٤)، اي اقل من المتوسط. ويعرض الرسم البياني (١) معدل التقييم لكل واحدة من السلطات المحلية على حدة. ويتضح من النتائج ان ست سلطات محلية حصلت على تقييم للخدمات ما بين مستوى متوسط (درجة ٣) ومستوى عال (درجة ٤). باقي السلطات المحلية - وعددها ١١ - حصلت على تقييم اقل من المتوسط. وتجدر الاشارة الى انه لم تظهر علاقة بين تقييم اداء السلطات المحلية حسب هذا المقياس وبين حجم السلطة المحلية، أو نوعها، أو موقعها الجغرافي.

تشير هذه النتائج الى تقييم غالبية المستطلعين والمستطلعات مستوى الخدمات التي تقدمها السلطات المحلية العربية للسكان على أنه مستوى متدنّي. ويمكن ان نعزو مستوى الخدمات المتدنّي في السلطات المحلية العربية الى العوامل التالية:

العجز المالي

يشكّل العجز المالي للسلطة المحلية احد العوائق الاساسية التي تقف امام تنفيذ المشاريع، إقامة مشاريع جديدة وتطوير مستوى الخدمات للسكان. وقد يؤدي العجز المالي في بعض الاحيان الى شلل في اداء السلطات المحلية، حتى في المهمات والخدمات الاساسية التي تقدم للسكان. تعاني غالبية السلطات المحلية العربية، منذ فترة طويلة، عجزاً في الميزانيات. ويرجع هذا العجز الى عدد من الاسباب:

• التمييز في حجم الميزانيات التي أعطيت وتُعطى للسلطات المحلية العربية مقارنة مع السلطات المحلية اليهودية.^٤ في هذا الشأن أجاب نحو ٧٥٪ من المستطلّعين والمستطلّعات انهم يوافقون على الادعاء ان زيادة الميزانيات للسلطة المحلية سوف تؤدي الى تحسين الخدمات التي تقدمها للسكان.

• قد ينبع العجز في ميزانيات السلطات المحلية العربية من تقصير من الحكومة، بيد أنّه كذلك قد يكون ضعف الادارة وعدم نجاعتها في دوائر الجباية والسلطة المحلية لتحصيل الضرائب (مثل جباية الأرئونا والرسوم البلدية ورسوم المياه) سبباً يفاقم مشكلات الميزانية. وتشير نتائج الاستطلاع الى أن ٦١٪ من المستطلّعين والمستطلّعات يعتقدون ذلك، وقد عبّروا عن رأيهم بأن احد الأسباب للعجز المالي للسلطة المحلية في بلدتهم هو الإدارة غير السليمة. كذلك أشار ما يقارب نصف المشاركين والمشاركات (٤٨٪) أن السلطة المحلية في بلدتهم تقوم بتبذير و صرف الميزانية لأهداف ومصالح شخصية (انظر/ ي الجدول ١).^٥

• ثمة عامل آخر يزيد من حدة العجز المالي الذي تعاني منه السلطات المحلية العربية يتمثّل في شحّ مصادر الدخل، وبخاصة دفع الضرائب (كضريبة الأرئونا على سبيل المثال). وتُعزى قلة المدخولات من الضرائب الى عدّة عوامل:

– البنية الاجتماعية-الاقتصادية لأغلبية المجتمع الفلسطيني في اسرائيل بنية ضعيفة وفقيرة مما يصعب على السكان دفع الضرائب المستحقة للسلطة المحلية؛ وتدل المعطيات على انه كلما كان الوضع الاجتماعي والاقتصادي للسكان افضل زادت نسبة المدخولات

٤.

في هذا الموضوع انظر/ ي محمد زيدان وريتشارد راتكلف (محرران)، (١٩٩٨). الفلسطينيين العرب في إسرائيل: الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. الناصرة: المؤسسة العربية لحقوق الانسان؛ إيليا زريق، (١٩٩٦): «الفلسطينيون في اسرائيل»، في كتاب صبري جريس واحمد خليفة (محرران) دليل إسرائيل العالم. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، صفحات: ١١٧-١٣٣؛ ثابت ابو راس، (٢٠٠١)، «السلطات المحلية العربية في اسرائيل: في البحث عن المكانة». سلسلة مقالات وابحاث. حيفا: مركز الجليل للأبحاث الاجتماعية؛ غازي فلاح، (١٩٩٠). «اسرائيل بين التعددية والتمييز العنصري: توزيع الموارد بين العرب واليهود»، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٤، صفحات: ١٠٩-١٣٢؛ ناحوم بن البيا، (١٩٩٩). التمويل الحكومي والضائقة المالية في السلطات المحلية في اسرائيل. القدس: مركز فلوسهايمر لبحاث السياسات. (بالعبرية)؛ عيران رازين، (٢٠٠٢). فجوات في مناعة الميزانية في السلطات المحلية في اسرائيل في سنة ٢٠٠٠- الثبات والتغيرات في فترة تقلبات سياسية. القدس: مركز فلوسهايمر لبحاث السياسات. (بالعبرية)؛ عيران رازين، (١٩٩٩). الفجوات في ميزانيات السلطات المحلية العربية واليهودية في اسرائيل-هل الفجوات آخذة في التقلص؟ القدس: مركز فلوسهايمر لبحاث السياسات. (بالعبرية)؛

Al-Haj, M and Rosenfeld, H. (1990) Arab Local Government in Israel. Boulder, Westview Press.

٥.

كما ذكر سابقاً، لم يتطرّق الاستطلاع الى دور مؤسسات الدولة في العجز الذي تعاني منه السلطات المحلية العربية، بل الى مواقف المجتمع الفلسطيني في اسرائيل تجاه قياداته في السلطات المحلية.

٦١٪ من المستطلعين والمستطلعات يعتقدون أن احد الأسباب للعجز المالي للسلطة المحلية في بلدهم هو الإدارة غير السليمة

الذاتية (رازين، ٢٠٠١). بصورة عامة، الوضع الاجتماعي-الاقتصادي في السلطات المحلية العربية متدنٍ. فحسب معطيات دائرة الإحصاء المركزية (٢٠٠٤)، تتموقع جميع السلطات المحلية العربية في الدرجات ١-٦، وذلك في تدرج يصنّف السلطات المحلية في إسرائيل بواسطة مقياس اجتماعي اقتصادي شامل، يتراوح بين الدرجة «١٠» (السلطات المحلية ذات المكانة الاجتماعية-الاقتصادية الأعلى)، والدرجة «١» (السلطات ذات المكانة الأدنى)^٦. فمن بين عشر سلطات محلية مصنّفة في الدرجة ١، ثمة ثماني سلطات عربية (وتبلغ نسبة هذه الثماني حوالي ١٠,٥٢٪ من المجموع العام للسلطات المحلية العربية). أمّا الدرجة ٢ فتشمل ٣١ سلطة، من بينها ٢٦ سلطة محلية عربية (ونسبة هذه الأخيرة ٢١,٣٤٪ من المجموع العام للسلطات المحلية العربية). في الدرجة الثالثة - وهي تشمل ٣٣ سلطة محلية -، هناك ٢٥ سلطة محلية عربية (ونسبة هذه الأخيرة ٣٢,٩٪ من المجموع العام للسلطات المحلية العربية). من بين ٣٦ سلطة محلية واقعة في الدرجة الرابعة، ثمة ١٤ سلطة عربية (ونسبتها ١٨,٤٢٪ من المجموع العام للسلطات المحلية العربية). من بين ٢٥ سلطة محلية واقعة في الدرجة الخامسة، ثمة سلطتان عربيتان (ونسبتها ٢,٦٣٪ من المجموع العام للسلطات المحلية العربية). من بين ١٦ سلطة محلية واقعة في الدرجة السادسة، ثمة واحدة عربية فقط (وتشكّل ١,٣٢٪ من المجموع العام للسلطات المحلية العربية). أمّا في الدرجات السابعة والثامنة والتاسعة والعاشر (الدرجات العالية نسبياً في مكانتها)، فليس ثمة أية سلطة محلية عربية. كذلك الوضع في المجالس الإقليمية، فهناك مجلسان إقليميان عربيان (مجلس إقليمي البطوف ومجلس إقليمي بستان المرج) من بين ٥٤ مجلساً إقليمياً، وهما مدرجان في أدنى السلم الاجتماعي الاقتصادي. ومن هنا، فإن المميزات الاجتماعية الاقتصادية تدل على أن القرى العربية، بغالبيتها، مصنفة في أدنى شرائح السلم الاجتماعي-الاقتصادي (تدرج السلطات المحلية في إسرائيل، ٢٠٠٤؛ تدرج المجالس الإقليمية في إسرائيل، ٢٠٠٤)^٧.

٦. شمل بحث دائرة الإحصاء المركزية ٧٦ سلطة محلية عربية (دون السلطات المحلية في هضبة الجولان السورية المحتلة)؛ كان عدد السلطات المحلية الكلي ٢١٤ سلطة محلية. يتم تصنيف السلطات المحلية حسب عدد من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية. يشمل الجانب الاقتصادي متغيرات نحو: معدل دخل الفرد؛ ميزات قوى العمل. يشمل الجانب الديمغرافي عوامل كعلاقات التبعية؛ ويشمل الجانب الاجتماعي متغيرات تتعلق بالتربية والتعليم.

٧. هذا التدرج حسب المعطيات المتوافرة عن السلطات المحلية لعام ٢٠٠١.

٨. أنظر/ي الملاحظة رقم «٤».

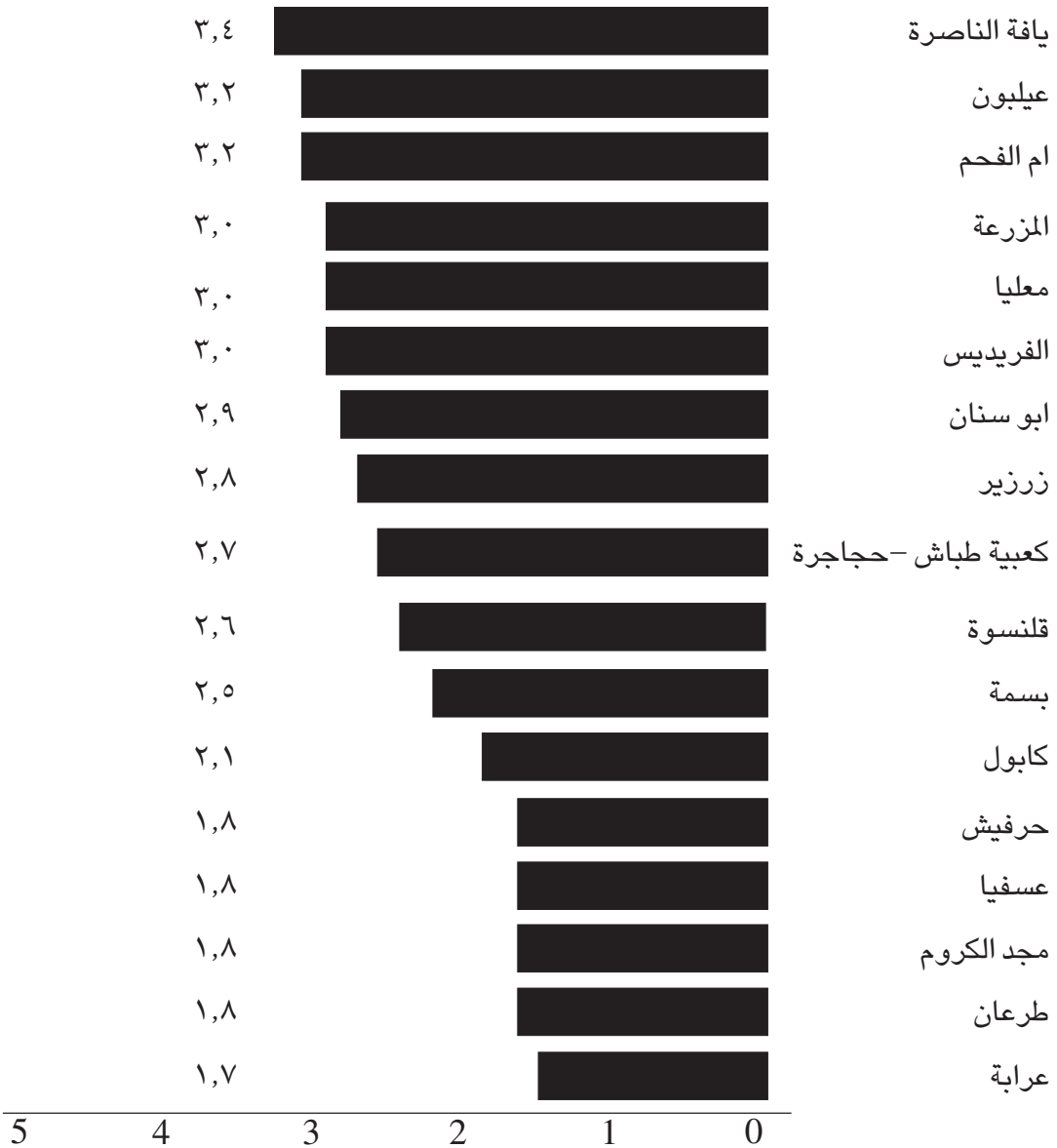
- ثمة نقص في المناطق الصناعية والمصالح التجارية داخل نفوذ السلطات المحلية العربية، والتي تشكل احد مصادر الدخل الرئيسية للسلطات المحلية^٨. في دراسة مقارنة يُجريها حالياً مركز مدى الكرمل، وستنشر لاحقاً، على نموذج مقارن بين ٢٥ سلطة محلية

**أكثر من نصف
المستطلّعين
والمستطلّعات
يعبرون عن
عدم رضاهم
عن طريقة
جمع
الضرائب في
السلطة المحلية
في بلدتهم**

عربيّة و ٢٥ أخرى يهوديّة، أُشير إلى أنّه من بين السلطات العربيّة الخمس والعشرين التي شملتها العيّنة ثلث فقط تنوجد فيها مناطق صناعية رسميّة (بينما هنالك مناطق صناعيّة رسميّة في ٧٠٪ من السلطات المحليّة اليهوديّة التي شملتها العيّنة).

– الضعف البارز في الوعي المدنيّ (ووعي المشاركة) عند المواطنين العرب. وفي هذا الصدد، تشير نتائج الاستطلاع الى أن ٥٦٪ من المستطلّعين والمستطلّعات يعبرون عن عدم رضاهم عن طريقة جمع الضرائب في السلطة المحلية في بلدتهم.

الرسم البياني ١: مستوى الخدمات الذي تقدمه السلطة المحلية (ترتيب من الاعلى الى الاسفل)



الأسس الانتخابية

الأداء السيئ للسلطات المحلية العربية، بحسب رأي المستطلعين والمستطلعات، لا يعود إلى قلة الموارد والضائقة المالية التي تعاني منها فحسب. فهناك علاقة وثيقة بين أداء السلطة وبين طريقة انتخابها. في الانتخابات الأخيرة، كانت الانتماءات العائلية والحمائلية والطائفية عاملاً حاسماً في التنافس على عضوية ورئاسة السلطات المحلية. هذه الظاهرة ليست سمة للانتخابات التي أجريت في العام ٢٠٠٣ فقط، بل هي استمرار للتوجه الذي بدأ في الثمانينيات، وقد تميّز بتراجع القوى السياسية الحزبية لمصلحة القوائم المحلية-الحمائلية (بشارة، ١٩٩٩؛ غانم، ١٩٩٨؛ Ghanem & Abu Sharkia, 2003). يُستثنى من ذلك بعض القوائم القليلة التي تمثل حركات سياسية (حزبية أو غير حزبية)، أو بعض المرشحين المستقلين الذين لا يمثلون حركة سياسية، ويقدمون أنفسهم للناخبين على أنهم مرشحون مستقلون.

كان من النتائج المباشرة لزيادة ظاهرة الترشيح / الانتخاب على أساس عائلي وحمائلي وصول أناس إلى رئاسة السلطة المحلية لا يحظون إلا بتأييد حمائلهم وحلفاء حمائلهم من عائلات أخرى. ويأتي تأييد الحمولة لمرشحها من منطلقات لا تتعلق - بالضرورة - بكفاءة المرشح في الإدارة والتنظيم، بل بمصلحة الحمولة المباشرة وتنافسها على السلطة مع سائر الحمائل. إضافة إلى ذلك، يؤدي الوصول إلى السلطة المحلية من خلال هذه الطريقة إلى تحديد مرونة عمل السلطة المحلية، إذ تبقى في كثير من القضايا أسيرة للحمولة التي أوصلتها إلى السلطة، مما يؤدي إلى ضعفها.

الجدول ٢: الموافقة / المعارضة على الادعاءات بخصوص اداء السلطة المحلية (بالنسب المئوية)

موافق (موافق جداً، موافق)	في الوسط	مُعارض (غير موافق مُطلقاً، غير موافق)	
22	16	62	تقوم السلطة المحلية بتعيين الموظفين حسب كفاءاتهم
27	14	59	تقوم السلطة المحلية بتقديم الخدمات لجميع سكان البلدة بدون تمييز
61	13	26	٣. احد الاسباب للعجز المالي (الديون) لدى السلطة المحلية هو الإدارة «غير السليمة» للسلطة المحلية
48	18	33	تقوم السلطة المحلية بتبذير و صرف الميزانية لأهداف ومصالح شخصية

وتجدر الإشارة إلى انه على الرغم من ان القيادة في رئاسة وعضوية السلطات المحلية تبدلت، في كثير من الاحيان، من قيادات تقليدية غير متعلمة الى مرشحين ومنتخبين يحملون الالقاب الجامعية، لا زالت الانتماءات الحماثية والتحالفات العائلية تشكل عاملاً أساسياً في عملية الانتخاب وتوجّه هؤلاء إلى الناخبين. كذلك تشكل هذه التحالفات عاملاً مهماً في أسلوب إدارة السلطات المحلية، إذ إنها تشكل اعتباراً مهماً في التحالفات والتوظيف وتوزيع الموارد وما الى ذلك. لذا، فإن الشريحة المتعلمة، في احيان كثيرة، تساهم في ترسيخ البنية الاجتماعية الحماثية والبطيركية القائمة، ولا تعمل على تغييرها. مما تجدر الإشارة إليه أن إسرائيل، منذ قيامها، ساعدت على تكريس التركيبة الحماثية والطائفية بشكل منهجي، وذلك لكي تسيطر على الفلسطينيين^٩. وفي ظل تهجير الطبقة المتعلمة في نكبة ١٩٤٨، نجحت اسرائيل في ذلك. ولكن الوضع التعليمي اليوم عند الفلسطينيين تغير عما كان عليه في العام ١٩٤٨؛ ووجود شريحة جديدة متعلمة تحتم عليها اعادة النظر في البنية الحماثية والطائفية والبطيركية والعمل على تغييرها.

^٩. للتوسع في هذا الموضوع يمكن النظر الى الفصل السادس من كتاب أيان لوستيك الذي يتحدث عن التثام الدولة مع بضع رجال الحماثل والمسنيين بهدف السيطرة على الفعالية السياسية وسلوك الفلسطينيين، وخاصة في فترة الحكم العسكري، وهو ما يسميه لوستيك «أسر النخب» (Lustick, 1980).

رغم ان الاستطلاع لم يأت ليفحص الفروقات بين السلطات المحلية التي تديرها أحزاب سياسية وتلك التي يديرها مرشّحون عائليّون، تشير النتائج إلى أنّ السلطات المحلية الثلاث التي حصلت على أعلى تقييم او تدرّيج في مستوى الخدمات (وهو تقييم غير مرتفع في قيمته المطلقة) هي سلطات محلية يديرها ممثّلو أحزاب وحركات سياسية (يافة الناصرة: الجبهة الديمقراطية؛ عيلبون: الجبهة الديمقراطية؛ أمّ الفحم: الحركة الإسلامية). وقد تكون هذه النتيجة بمثابة مؤشر الى الاختلاف في اداء السلطات المحلية التي تديرها أحزاب أو حركات سياسية وبين التي يديرها مرشّحون عائليّون، حسبما يتضح من الاستطلاع، بيد أنّ الحسم في هذا الموضوع ما يزال يحتاج الى مزيد من البحث. إن وجود حزب في الادارة افضل من وجود عائلة، ولكن هنالك امور اخرى يجب اخذها بعين الاعتبار أيضاً، مثل تحول الحزب مع مرور السنين الى مشغل ومؤسسة ذات مصلحة حزبية فتوية، الامر الذي قد يفسر التقييم غير المرتفع بقيمته المطلقة لإدارة الأحزاب (٣،٤؛ ٣،٢؛ ٣،٢ - على التوالي).

**٦٢٪ من
المستطلّعين
والمستطلّعات
يعارضون
الادّعاء أنّ تعيين
الموظفين في
السلطة المحلية
في بلدتهم يتم
حسب الكفاءات**

لا يقتصر تأثير الحمائية فقط على تدني كفاءة رئيس السلطة المحلية واعضاءها. فتعيين الموظفين في السلطة المحلية لا يأخذ بالحسبان بشكل كاف الاعتبارات المهنية؛ إذ إنّ ولاء السلطة المنتخبة في الاساس هو ولاء للحمولة. ولا نعني بالحمولة عائلة واحدة فقط، وإنّما هناك حالات يتم فيها الائتلاف بين أكثر من حمولة. وكثيراً ما تتم التحالفات العائلية وفقاً لتقسيم الموارد والوظائف في حالة الفوز في انتخابات السلطة المحلية. تجدر الإشارة هنا الى ان الوضع في الاحزاب لا يختلف من هذه الناحية بكثير عمّا هو قائم في الحمولة، إذ إنّ الأحزاب كذلك توزّع الموارد على مؤيديها وتوظّف أناساً من بينهم هم دون غيرهم. والفارق هنا ان التنافس والرقابة داخل الحزب او الحركات السياسية يرتكز إلى أسس أخرى غير قرابة الدم.

**٥٩٪ من
المستطلّعين
والمستطلّعات
تعتقد بان
السلطة المحلية
في بلدتهم تقوم
بالتمييز بين
السكان**

تبيّن نتائج الاستطلاع (انظر/ ي الجدول ٢) أنّ نسبة ٦٢٪ من المشاركين تعارض الادّعاء أنّ تعيين الموظفين في السلطة المحلية في بلدتهم يتم حسب الكفاءات. كذلك نجد ان نسبة قليلة من المشاركين والمشاركات (٢٧٪) تظن انه لا تمييز في الخدمات التي تقدّمها السلطة المحليّة؛ الغالبية (٥٩٪) تعتقد بان السلطة المحلية في بلدتهم تقوم بالتمييز بين السكان.

نحو ثلثي المستطلّعين والمستطلّعات يعتقدون أنّ على السلطة المحلية الاهتمام بالقضايا السياسية العامة

دور السلطات المحلية العربية من وجهة نظر السكان

من المواضيع التي تطرق اليها الاستطلاع دور السلطات المحلية من وجهة نظر السكان، وذلك كمحاولة لتقصي وظائف السلطات المحلية العربية وفق رؤية المواطنين الفلسطينيين، كما تطرق الاستطلاع في هذا الصدد إلى قضية مراقبة وزارة الداخلية للسلطات المحليّة العربيّة على كفيّة تأدية هذه الأخيرة لوظائفها. عندما سُئل المستطلّعون إن كان على السلطة المحلية ان تهتم بالقضايا السياسية العامة التي تواجه العرب في اسرائيل ام ان عليها ان تهتمّ بشؤون البلدة فقط، أجاب نحو ٦٤٪ منهم أنّ على السلطة المحلية الاهتمام بالقضايا السياسية العامة بالإضافة الى القضايا المحلية، وأجاب نحو ٣٦٪ أنّ على السلطة المحلية الاهتمام بالقضايا المحلية فقط. أي ان اغلبية المستطلّعين يرون ان من دور السلطات المحلية الاهتمام بالقضايا السياسية العامة بالإضافة الى القضايا المحلية.

يعكس هذا المعطى اهتمام اغلبية المواطنين بأن تؤدّي السلطة المحلية دوراً في القضايا السياسية والاجتماعية العامة للفلسطينيين في اسرائيل، وللدولة الإسرائيلية، والقضية الفلسطينية بشكل عام، وربما ينبع هذا الاهتمام (على الأقلّ في بعض حالاته) من الدور التاريخي للجنة المتابعة العليا التي يشكل رؤساء السلطات المحلية أهمّ مركّباتها. لم ينحصر اهتمام لجنة المتابعة في القضايا التنظيمية الاقتصادية، بل تجاوزها إلى القضايا العامة السياسية والقومية، وبخاصّة في ظل القضاء على المؤسسات السياسية الفلسطينية وغياب الكثير من الاحزاب السياسية التي كانت فاعلة في فلسطين قبل النكبة ومن ثم اقامة دولة يهودية تُقّصي المواطنين العرب عن

١٠
للتوسع في هذا الموضوع انظر/ ي - على موقع
مدى الكرمل: الفلسطينيون في اسرائيل: خلفية
تاريخية، اجتماعية وسياسية.

الحيز السياسي العامّ وتستنثيهم منه^{١٠}.

وعندما سُئل المستطلعون: إلى أي مدى تقوم السلطة المحلية في بلدتهم بالاهتمام بالقضايا السياسية العامة؟ - على سلم تدرّج من ١ إلى ٥ (الدرجة «١» تعني أنّ السلطة المحلية لا تهتمّ مطلقاً، والدرجة «٥» تعني أنّها تهتمّ بدرجة كبيرة)، أجاب نحو ٤١٪ ان السلطة المحلية في بلدتهم لا تهتمّ بالقضايا السياسية العامة، ونحو ٣٢٪ اجابوا انها تهتم بشكل متوسط، ونحو ٢٧٪ فقط من المستطلعين أجابوا انها تهتم بالقضايا السياسية العامة. هذه النتائج تشير إلى عدم التلاؤم بين توقعات المواطنين العرب في شأن اهتمام سلطاتهم المحلية بالقضايا السياسية العامة وبين ما تقوم به السلطة المحلية من وجهة نظرهم.

ثلاثة ارباع
المستطلعين
والمستطلعات
يوافقون على
أنّ زيادة رقابة
وزارة الداخلية
سوف تؤدي
الى تحسين
الخدمات التي
تقدمها السلطة
المحليّة

أما في ما يتعلّق بالادعاء أنّ زيادة رقابة وزارة الداخلية على عمل السلطة المحلية سوف تؤدي الى تحسين الخدمات التي تقدمها للسكان، فقد أجاب المستطلعون كالتالي (على سلم من ١ الى ٥، فيه الدرجة «١» تعني معارضة كبيرة والدرجة «٥» تعني موافقة كبيرة): نحو ٧٥٪ منهم يوافقون على أنّ زيادة هذه الرقابة سوف تؤدي الى تحسين الخدمات التي تقدمها السلطة المحليّة للسكان؛ ونحو ١٢٪ من المستطلعين يوافقون موافقة جزئية على ذلك؛ و١٣٪ يعارضون هذا الادعاء. من هذه النتائج يُستشف أنّ الثقة بأداء السلطات المحلية العربية متدنّية إلى درجة أنّ أغلبية المستطلعين يشعرون أنّ زيادة رقابة وزارة الداخلية على عمل السلطة المحلية سوف تؤدي الى تحسين الخدمات التي تقدمها الأخيرة لهم.

أنماط التصويت

٤٢٪ من
المستطلعين
والمستطلعات
يُصرّحون أنّ
لموقف الحملة
تأثيراً على
اختيارهم/ن

من المواضيع التي تطرق اليها الاستطلاع اعتبارات التصويت لدى الناخبين العرب. فقد طلب من المستطلعين والمستطلعات تحديد العوامل التي تؤثر على تصويتهم لتفضيل مرشح على غيره. العوامل التي ذكرت امام المستطلعين والمستطلعات في الاستطلاع كالآتي:

١. كفاءة المرشح في إدارة شؤون البلدة؛
٢. الانتماء العائلي / الطائفي للمرشح؛
٣. المواقف السياسية والاجتماعية للمرشح؛
٤. موقف الحملة تجاه المرشح؛
٥. الانتماء الحزبي للمرشح.

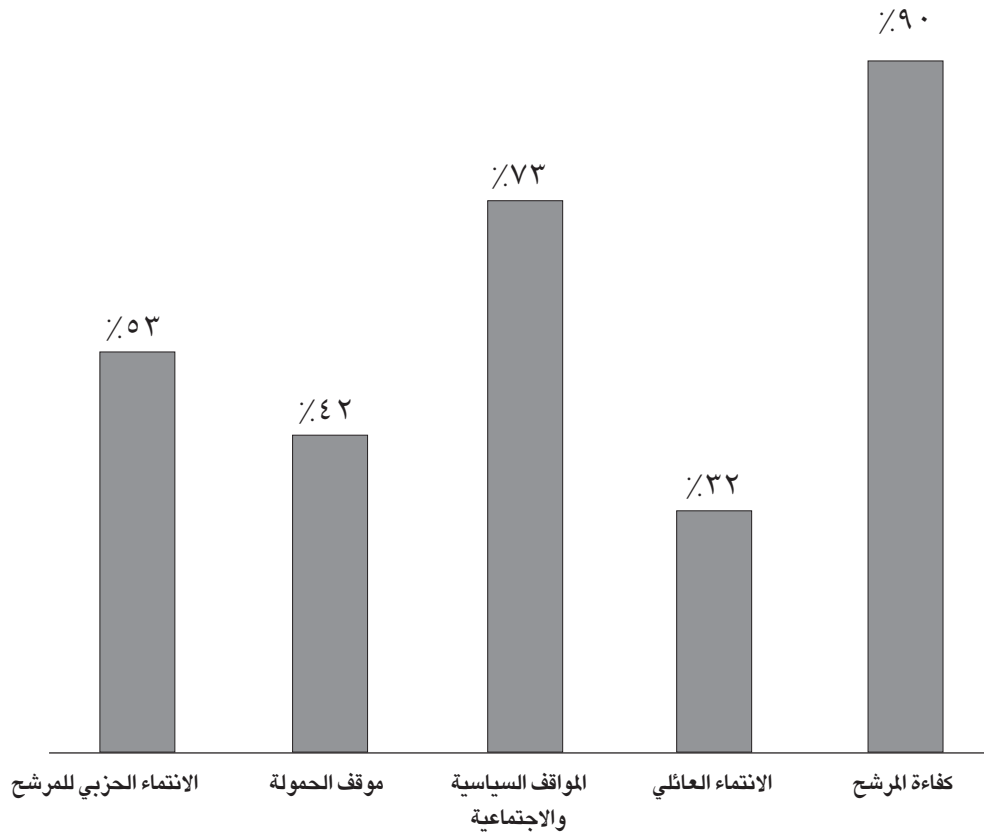
تشير النتائج إلى تضارب في إجابات المستطلعين والمستطلعات (انظر/ي الرسم البياني ٢). من جهة، نجد أنّ كفاءة المرشح ومواقفه السياسية والاجتماعية تشكل لدى غالبية المستطلعين والمستطلعات (٩٠٪؛ ٧٣٪- على التوالي) احد العوامل لاختيارهم/ن المرشح الذي يدعمونه، ومن جهة اخرى يصرّح ٤٢٪ من المستطلعين والمستطلعات أنّ لموقف الحملة تأثيراً على اختيارهم/ن، كما ان نسبة ٣٢٪ من المستطلعين والمستطلعات يصرحون بأنهم يتأثرون بالانتماء العائلي للمرشح.

قد يُعزى هذا التضارب، فيما يُعزى، إلى منهجيات البحث. فحين يُسأل المستطلعون والمستطلعات: «هل تؤثر كفاءة المرشح في ادراة شؤون البلدة على اختيارك أم لا تؤثر؟» و «هل تؤثر المواقف السياسية والاجتماعية للمرشح على اختيارك أم لا تؤثر؟»،

قد تعكس الإجابة رغبة المستطلعين والمستطلعات في ان يجيبوا بالإيجاب ليظهروا بمظهر الليبراليين والديمقراطيين في المواقف. تشير نتائج الاستطلاع الى أن ٩٠٪ من المستطلعين والمستطلعات يرون كفاءة المرشح احد الاعتبارات في التصويت.

قد لا يعكس هذا المسلك أنماط تصويتهم الحقيقية، وقد لا يعكس - بالضرورة - رغبتهم في أن يظهروا بمظهر الليبراليين، وإنما قد يعكس تناقضات يعيشها المجتمع الفلسطيني: فمن ناحية، المشارك/ة، ت/ يريد الأفضل لمجتمعه/ها؛ ومن ناحية أخرى، ليس ثمة ثقة بأن الأفضل سيُنتخب، لذا يكون التصويت لمن «سيضمن» أو لمن من المتوقع «أن يضمن» المصلحة الشخصية، حيث ان السياق السياسي والاجتماعي الذي يعيشه المجتمع الفلسطيني (كحالة الفقر وغياب مواقع اخرى للموارد) يؤدي الى سلوكيات تحاول ان تضمن مثلاً «ربع وظيفة» في مؤسسة من مؤسسات السلطة المحلية وتفضيل المصلحة الشخصية الاقتصادية على المصلحة العامة.

الرسم البياني ٢: العوامل التي تؤثر على اختيار المرشح



أشير سابقاً إلى استياء المستطلعين والمستطلعات من الواقع الذي تعيشه السلطات المحلية العربية، وفي الآن ذاته نجد نسبة عالية من المستطلعين والمستطلعات لا يزالون يصوتون حسب موقف الحمولة (٤٢٪).

تشير هذه المواقف، لدى بعض المشاركين إلى انعدام الربط بين الانتخابات على اساس حمائلي وبين اداء السلطات المحلية. فليس هنالك وعي أنّ الحمائلية من شأنها أن تؤدي إلى مبنى تنظيمي وإداري غير مستقل عن ارادة الحمولة، وبالتالي إلى مستوى متدنٍ من الخدمات. لذلك نجد ان سوء الادارة والتنظيم ينسب غالباً إلى أشخاص لا إلى المبنى الاجتماعي الحمائلي وأثره على الانتخابات المحلية؛ وكثيراً ما يعرّف سوء الادارة وفقاً للمنفعة الشخصية أو لمنفعة الحمولة، لا وفقاً لمصلحة البلد. ومن ذلك يتولد اعتقاد الكثيرين بان تغيير الشخص كافٍ لحصول التغيير في أداء السلطة المحلية.

تجدر الإشارة الى ان للانتماء الطائفي كذلك تأثيراً محدوداً نسبياً على التصويت. تدل النتائج انه في البلدات ذات التركيب المتعدد الطوائف هنالك نحو ١٩٪ من المستطلعين والمستطلعات اشاروا انهم يتأثرون بالانتماء الطائفي للمرشح عند التصويت. كما أشارت نسبة مماثلة انهم يتأثرون بموقف طائفتهم تجاه المرشح. الانتماء الطائفي كعامل مؤثر لا يبرز بصورة جدية بالمقارنة مع سائر العوامل التي تؤثر عند اختيار المرشح، إلا انه يؤثر على خمس المستطلعين والمستطلعات.

التوجه العام لدى المستطلعين والمستطلعات في البلدات المتعددة الطوائف مشابه للتوجه في البلدات ذات التركيبة الطائفية الواحدة- في كل ما يتعلق بتأثير كفاءة المرشح، وانتمائه العائلي، ومواقفه السياسية والاجتماعية، وموقف العائلة أو الحمولة تجاهه، وانتمائه الحزبي. يبدو أن العامل الطائفي أقل تأثيراً من العوامل التي سلف ذكرها. من الممكن لهذه النتائج ان تكون مختلفة في بلدات تبرز فيها القضايا الطائفية (مثل مدينة الناصرة)، إلا ان الحسم في هذا الموضوع يحتاج مزيداً من البحث.

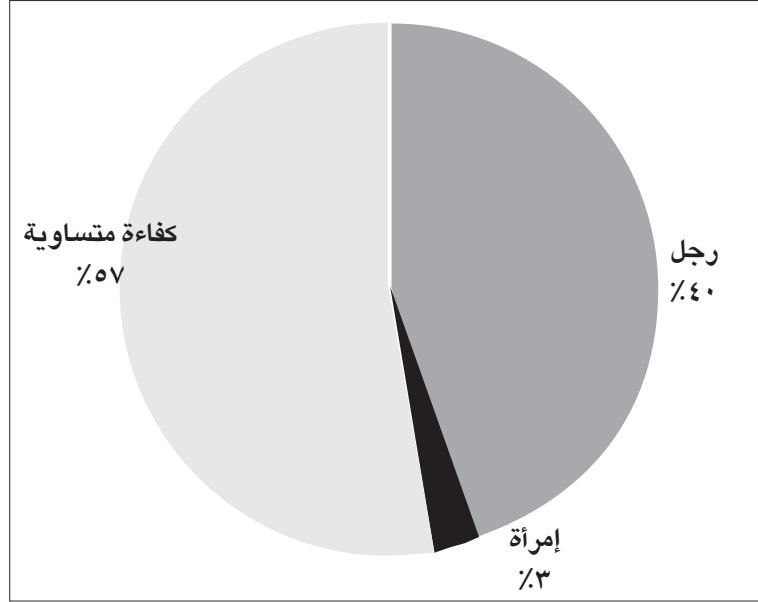
ترشيح النساء

الموضوع الرابع الذي تطرق اليه الاستطلاع هو موضوع ترشيح النساء وقد تهن على ادارة السلطة المحلية. في هذه الشأن، استُجوبَ المستطلعون والمستطلعات حول تأييدهم لترشيح امرأة لرئاسة وعضوية السلطة المحلية وحول إدارة شؤون السلطة المحلية. وقد كانت الاجابات على النحو التالي: ٦٩٪ من المستطلعين والمستطلعات عبروا عن تأييدهم لترشيح امرأة لرئاسة السلطة المحلية، ونسبة اعلى (٨٢٪) عبرت عن تأييدها لترشيح امرأة لعضوية السلطة المحلية. وعندما طُلب من المستطلعين والمستطلعات تحديد من لديه كفاءات اعلى في ادارة شؤون السلطة المحلية (رجل ام امرأة، ام أن الاثنين لديهما نفس الكفاءة)، عكست الاجابات توجُّهاً مشابهاً الى حد كبير: الاغلبية (٥٧٪) تعتقد ان للرجال والنساء نفس الكفاءات في ادارة السلطة المحلية (انظر/ي الرسم البياني ٣).

٨٢٪ من
المستطلعين
والمستطلعات
عبروا عن
تأييدهم
لترشيح امرأة
لعضوية
السلطة المحلية
بينما، ٦٩٪ منهم
عبروا عن
تأييدهم
لترشيح امرأة
لرئاسة السلطة
المحلية

تجدد الاشارة هنا الى انه ليست هنالك علاقة بين النوع الاجتماعي وبين المواقف من قضية ترشيح النساء او كفاءاتهن في الادارة؛ وليس هناك اي اختلاف بين الرجال والنساء في المواقف المتعلقة بترشيح النساء وكفاءاتهن. يشير هذا الى انه بينما يُتوقَّع أن تكون نسبة النساء اللاتي يؤيدن ترشيح نساء ويرين أن للنساء كفاءات تفوق كفاءات الرجال أعلى مما هي عليه بين الرجال، نرى انه ليس ثمة اختلاف بين مواقف النساء ومواقف الرجال، أي انه بوجودنا في مجتمع بطريكي نجد ان النساء والرجال يؤمنون بأن للرجال أدواراً اجتماعية مختلفة، وبخاصة في كل ما يتعلّق بـ «الحيّز العام» (Public sphere) أو بـ «الحيّز الخاص» (Private sphere).

الرسم البياني ٣: توزيع الإجابات على السؤال: من لديه كفاءات أعلى في إدارة شؤون البلدة؟



أكثر من نصف
المستطلعين
والمستطلعات
يعتقدون أن
للرجال والنساء
نفس الكفاءة
في إدارة
السلطة المحلية

إن حقيقة كون المناصب العليا في السلطات المحلية مقصورة على الرجال لم تعد مفهومة ضمناً لدى ٥٧٪ من المستطلعين والمستطلعات. لكن تشير النتائج كذلك إلى أن نسبة كبيرة من المستطلعين والمستطلعات (٤٠٪) يعتقدون أن كفاءة الرجال أعلى من كفاءة النساء في إدارة السلطة المحلية، وثمة ٣٪ فقط يؤمنون أن كفاءة النساء في الإدارة أعلى.

تشير نتائج الانتخابات الأخيرة إلى وجود فجوة كبيرة بين تأييد ترشيح النساء كما ظهر في الاستطلاع وبين حصة النساء الفعلية في رئاسة وعضوية السلطات المحلية بعد الانتخابات. إنَّ جرداً سريعاً لقوائم المرشحين للسلطات المحلية العربية (للرئاسة وللعضوية) في الانتخابات الأخيرة، التي بلغ عددها ٦٢٦ قائمة وضمّت ٥٩٢٢ مرشحاً ومرشحة، يُظهر أن نسبة قليلة من المرشحين نساء، إذ لا يزيد عددهن عن ٢٥٠ مرشحة، غالبيةهن مُدرجات في مواقع متأخرة من حيث ترتيب المرشحين في قوائم العضوية، ولم تتنافس أي امرأة على منصب رئاسة السلطة المحلية. كما تشير نتائج الانتخابات إلى تمثيل النساء بمقعدين فقط من مقاعد العضوية في ٥٣ سلطة محلية عربية أجريت فيها انتخابات،

تشير نتائج الانتخابات الى تمثيل النساء بمقعدين فقط من مقاعد العضوية في ٥٣ سلطة محلية عربية اجريت فيها انتخابات

وكانت هذه المقاعد في الناصرة وفي عيلبون. تعكس هذه النتائج التفاوت بين تأييد ترشيح امرأة وما يجري عملياً في الواقع. تجدر الإشارة هنا الى أنه في مجتمعات عربية أخرى بطريقتي المبنى (كما في المجتمع الفلسطيني في اسرائيل) هناك حضور للنساء وتمثيل لهن أكثر نسبياً في الحيز العام (في المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة - على سبيل المثال). ولذلك فإن سياق التغيير الاجتماعي مرتبط بواقع المجتمع السياسي الفلسطيني في اسرائيل، حيث يغيب الرجال عن جميع المناصب العليا: الوظائف الحكومية، الشركات، الاكاديميا، ويبقى الحيز العام في إطار وظائف في السلطات المحلية، وبالتالي يأتي هذا على حساب النساء. وثمة أمر آخر تجدر الإشارة إليه: الوضع الاقتصادي للنساء الفلسطينيات في اسرائيل؛ إذ تشير احصائيات مركز أدفا^{١١} الى ان النساء الفلسطينيات في البلدات العربية يتقاضين اجرة شهرية اقل من الرجال والنساء اليهود وأقل من الرجال العرب. ينعكس هذا العامل بدوره على وجود النساء في الحيز العام، وكذلك - في هذه الحالة - في المشاركة السياسية الفعالة في المجتمع الفلسطيني عبر قنوات السلطة المحلية العربية. اي ان الاضطهاد الذي تواجهه النساء متعدد الجوانب، فهناك اضهاد المجتمع البطريركي في بنيويته الذي يحد من وضعهن الاجتماعي، ويعيق كل محاولة للمرأة لاختراق الحيز السياسي الذي يعتبر حيزاً عاماً ذكورياً. وهناك الوضع السياسي الذي يدفع بالرجال العرب إلى التنافس الشديد في ملعب السلطات المحلية العربية، الأمر الذي يؤدي إلى إقصاء النساء. والوجه السياسي الاخر هو ان السياسات الحكومية المتتالية ترعى دونية المرأة في المجتمع الفلسطيني^{١٢}. وهناك الوضع الاقتصادي الذي يضع النساء في أدنى السلم الاقتصادي. ان اجتماع هذه العوامل يحد من فرصة ترشيح وانتخاب النساء الفلسطينيات في السلطات المحلية.

١١.

للتقرير الموسع يمكن الاطلاع على:
http://www.adva.org/ivrit/homepage_heb.html

١٢.

للتوسع في هذا الموضوع يمكن النظر في:
Abdulhadi, R. (1998) *The Palestinian Women's Movement: Emergence, Dynamics, and Challenges*. *Gender and Society*, 12 (6), 647-673.

وفي الفصل السادس من كتاب أيان لوستيك الذي يتحدث عن التثاقم الدولة مع رجال الحمولة ايضا في القضايا التي تتعلق بالنساء بهدف السيطرة على الفلسطينيين وعلى فعاليتهم السياسية (Lustick, 1980) هذه المنهجية التي استعملها ايضا الاستعمار البريطاني في فلسطين لإبقاء البنية التقليدية للمجتمع الفلسطيني، وإعادة بنائها من جديد (Fleischman, 2003).

قوائم الترشيح

في الانتخابات الاخيرة للسلطات المحلية العربية، تنافست ٦٢٦ قائمة ضمّت ٥٩٢٢ مرشحًا للعضوية، و ٢٣٤ مرشحًا للرئاسة. في المعدل تقدم لكل سلطة محلية عربية: ٨,١١ من القوائم؛ ٧,١١١ من المرشحين للعضوية؛ و ٤,٤ من المرشحين للرئاسة (انظر/ي الجدول ٣). عند الأخذ في الاعتبار عدد السكان المنتمين إلى السلطة المحلية، نجد أنّ لكل ١٠٠٠ شخص من المنتمين إلى السلطات المحلية العربية هنالك ٩١,٠ قائمة، ٦,٨ من المرشحين للعضوية، و ٣٤,٠ مرشح رئاسة.

للمقارنة بين السلطات المحلية العربية والسلطات المحلية اليهودية في عدد قوائم الترشيح، يجب الأخذ بعين الاعتبار عامل حجم السلطة المحلية (عدد السكان المنتمين إليها). كل السلطات المحلية العربية (عدا مدينة الناصرة التي تضم ٦١,٧٠٠ نسمة^{١٣}) تضم ما بين الفين إلى ٣٨ ألفًا من السكان، بينما نجد ان هنالك ٣٢ من السلطات المحلية اليهودية (التي أجريت فيها انتخابات وعددها ١٠٠ سلطة) تضم اكثر من ٣٨ الف نسمة، كذلك هنالك ٩ سلطات محلية تضم اقل من الفين من السكان.

تظهر في السلطات المحلية اليهودية علاقة خطية واضحة بين عدد السكان المنتمين إلى السلطة وبين عدد القوائم ($p < 0.01$, $r = 0.06$)؛ وعدد المرشحين للعضوية ($p < 0.01$, $r = 0.79$). فكلما ازداد حجم السلطة المحلية اليهودية ازداد عدد القوائم وعدد المرشحين (ليس ثمة علاقة مشابهة في السلطات المحلية العربية). لذلك، بغية إجراء مقارنة بين السلطات المحلية العربية واليهودية في عدد القوائم المرشحة والتي تضمن تحييد تأثير عامل حجم السلطة المحلية على

١٣
كتاب الإحصاء الإسرائيلي السنوي، (٢٠٠٣).
القدس: دائرة الإحصاء المركزية.

عدد القوائم والمرشحين، تمت المقارنة بين السلطات المحلية العربية وبين ٥٢ سلطة محلية يهودية مطابقة لها في عدد السكان^{١٤}.

تشير نتائج المقارنة بين السلطات العربية وبين السلطات اليهودية المطابقة لها في الحجم الى وجود فروق واضحة في عدد القوائم بين السلطات المحلية العربية وبين السلطات المحلية اليهودية بفارق أربع قوائم تقريباً، حيث يصل معدل عدد القوائم في السلطة المحلية العربية الى ١١,٨ من القوائم، بينما يصل معدلها في السلطات المحلية اليهودية إلى ٧,٨ (انظر/ي الجدول رقم ٣). بخلاف ذلك، المقارنة بين عدد المرشحين للرئاسة لا تظهر فروقات إحصائية واضحة. المعطيات تشير الى ان معدل عدد المرشحين لرئاسة السلطة المحلية العربية يساوي ٤,٤، مقابل ٣,٨ لرئاسة السلطات المحلية اليهودية.

في السلطات المحلية اليهودية المطابقة في الحجم للسلطات العربية، نجد ان لكل ١٠٠٠ شخص هنالك ٠,٦١ قائمة، و ٥,٥٩ من المرشحين للعضوية، و ٠,٣٠ مرشح للرئاسة (انظر/ي الجدول ٣).

الجدول رقم ٣: عدد القوائم والمرشحين لانتخابات السلطات المحلية

السلطات المحلية العربية		السلطات المحلية اليهودية		
العدد	النسبة*	العدد	النسبة*	
٦٢٦	٠,١٩	٤٠٦	٠,٦١	قوائم
٥٩٢٢	٨,٦٤	٣٧٠٩	٥,٥٩	مرشحو/ات للعضوية
٦٢٦	٠,١٩	١٩٦	٠,٣٠	مرشحو/ات للرئاسة
٥٣	---	٥٢	---	عدد السلطات المحلية

* النسبة لكل ١٠٠٠ شخص.

تشير هذه النتائج انطباعاً شديداً حول تضخم عدد القوائم والمرشحين في السلطات المحلية العربية. وأول ما يشير اليه العدد الكبير للقوائم في كل بلدة هو حدة التنافس والتزاحم على المقاعد في السلطة المحلية. يمكن ان يُعزى هذا التنافس إلى المكانة السياسية

١٤. انظر/ي الملحق (١).

للفلسطينيين في اسرائيل، إذ ما زالوا مهمّشين على صعيد السياسة القطرية. يؤدي هذا التهميش الى التركيز على السياسة المحلية، وبالتالي إلى ازدياد القوائم المتنافسة فيها، باعتبار أنّ عضوية المجلس ورئاسته تصبحان بمثابة موارد اجتماعية وسياسية بالغة الأهمية. وربما ازداد الوعي بهذا التهميش الذي برز أكثر حدة منذ بدايات التسعينيات^{١٥}، الامر الذي قد يكون من اسباب ازدياد المنافسة.

وتعكس النتائج السالفة كذلك ظاهرة القوائم الحمايلية في البلدات العربية؛ إذ تشكل القوائم المرتبطة بأحزاب بشكل عامّ نسبة صغيرة من عدد القوائم في كل بلدة. فعدد الاحزاب والحركات السياسية الفاعلة في هذا المجال لا يتجاوز ثلاثاً أو أربع قوائم في احسن الاحوال من معدل عشر قوائم في البلدة الواحدة. وبذلك لا يمكن تصنيف القوائم المتبقية (وهي معظم القوائم) الا الى قوائم مرتبطة بحمايل او بأفراد مستقلين. ويمكن أن تُعزى الفوارق بين اليهود والعرب في تضخم عدد القوائم في البلدات العربية إلى عدة اسباب؛ منها أنّ الفلسطينيين يشعرون أن تأثيرهم على صعيد السياسة المحلية اكبر بكثير مما هو عليه على الصعيد القطري^{١٦}. كذلك يرتبط هذا الفرق بما سبق أن أُشيرَ إليه حول أنّ الموارد والمناصب السياسية محدودة على الصعيد القطريّ. ومنها غياب العامل القومي ذي التأثير الملموس على صعيد القضايا السياسية القطرية. لهذا كلّ، فإن الاهتمام بالسياسة المحلية ينعكس في التضخم في عدد القوائم وفي تعزيز الانتماءات المحلية العضوية (Organic) - نحو الانتماء إلى الحمايل والطوائف -، إذ إنّ الفعالية الاجتماعية المنوطة بالانتماءات العضوية لا تتأتى من قرارات عقلانية (بشارة، ١٩٩٩).

١٥.

للتوسع في هذا الموضوع يمكن الاطلاع على موقع مدى الكرمل: الفلسطينيون في اسرائيل: خلفية تاريخية، اجتماعية وسياسية.

١٦.

تشير الاحصائيات ان نسبة التصويت لانتخابات السلطات المحلية عند العرب أعلى بكثير مما هي عليه عند اليهود، فبينما تقترب نسبة التصويت عند العرب إلى ٩٠٪ من اصحاب حق الاقتراع لانتخابات السلطات المحلية، تصل هذه النسبة عند اليهود الى ٣٥٪ من اصحاب حق الاقتراع فقط. وتشير الاحصائيات ان نسبة التصويت لدى الفلسطينيين لانتخابات البرلمان الإسرائيلي (الكنيست) أدنى بشكل عام من نسبة التصويت للسلطات المحلية (بشارة، ١٩٩٩، ص ١٨٢؛ غانم ٢٠٠١، ص ٧٣؛ نوبيرغر، ١٩٩٨، ص ٣٥).

خلاصة

تطرّق الاستطلاع الذي أجراه مركز مدى الكرمل في شأن السلطات المحلية إلى أربعة مواضيع رئيسية: قضية ادارة السلطات المحلية ومستوى الخدمات فيها؛ قضية ترشيح النساء الفلسطينيات؛ أنماط التصويت؛ وظيفة السلطات المحلية العربية وفق رؤية المواطنين العرب. لقد طُرحت الأسئلة عن هذه الأوجه التي تتعلق بقضايا داخلية للمجتمع الفلسطيني في إسرائيل، وذلك في محاولة لرصد آراء أفراد هذا المجتمع حول إدارة شؤونهم من قبل السلطات المحلية، وحول قضايا تتعلق ببنوية مجتمعهم.

في ما يتعلّق بأداء السلطات المحلية، يتضح أنّ أغلبية المستطلّعين والمستطلّعات يعتبرون أداء السلطات المحلية متدنّيًا. رغم أنّ الاستطلاع لم يفحص الفروق بين ادارة السلطات المحلية من قبل أحزاب وإدارتها من قبل مرشحين عائلين، كان تقييم السكان لاداء السلطات المحلية التي تدار من قبل احزاب أعلى نسبيًا، إلا أنّ هذا الموضوع بحاجة الى فحص بحيث يشمل باقي السلطات التي تدار من قبل احزاب (مثل مدينة الناصرة)، كذلك على الأحزاب التي فازت في انتخابات السلطة المحلية اعادة النظر في ادارة هذه السلطات، لان تقييمها كان منخفضاً نسبياً رغم انه اكبر من سائر السلطات التي تديرها عائلات.

أمّا في ما يتعلّق بدور السلطات المحلية العربية، فقد أجاب أغلبية المستطلّعين والمستطلّعات أنّ على السلطة المحلية أن تهتم بالقضايا السياسية العامة التي تواجه العرب في إسرائيل، بالإضافة إلى الاهتمام بالقضايا المحلية. أغلبية المشاركين وافقوا على الادعاء ان زيادة رقابة وزارة الداخلية على عمل السلطة المحلية سوف تؤدي

الى تحسين الخدمات التي تقدمها للسكان، لكن الاستطلاع لم يفحص دوافع شعورهم أنّ رقابة وزارة الداخلية على عمل السلطة المحلية تؤدي الى تحسين الخدمات. لربما من المجدي ان تفحص استطلاعات الآراء القادمة هذا التوجه عند اغلبية المستطلّعين والمستطلّعات.

أمّا في ما يتعلّق بأنماط التصويت، فتشير النتائج الى تضارب في إجابات المستطلّعين والمستطلّعات. فمن جهة، نرى أنّ كفاءة المرشح ومواقفه السياسية والاجتماعية تشكل لدى غالبية المستطلّعين والمستطلّعات أحد العوامل لاختيارهم المرشح الذي يدعمونه، ومن جهة اخرى نسبة كبيرة منهم تصرح ان لموقف الحملة تأثيراً على اختيارهم وانهم يتأثرون بالانتماء العائلي للمرشح.

حسب نتائج الاستطلاع، لم تكن القضية الطائفية ذات تأثير بالغ على أغلبية المستطلّعين والمستطلّعات. قد يكون من المجدي لاستطلاعات مستقبلية ان تفحص، بصورة متعمقة، قضية الطائفية التي عانت وتعاني منها بلدات مختلفة بدرجات متفاوتة، لتتسنى إعادة النظر في القضية والبحث في كيفية معالجتها.

رغم الوضع الاقتصادي المتدنّي للفلسطينيين في إسرائيل، ينبغي على المجتمع ومؤسساته التمثيلية (ومن ضمنها الحركات والاحزاب السياسية) بذل جهود مضاعفة على ساحات العمل السياسي المحلي على الرغم من التعقيدات التي ترافق هذا النوع من العمل، ذلك أنّ الإدارة غير الناجعة للسلطات المحلية تنعكس بدورها على الوضع الاقتصادي وتكرّس بقاءه على ما هو عليه؛ فعلى سبيل المثال، إذا كانت إدارة السلطات المحلية أنجح، فهي قادرة على خلق فرص عمل جديدة، فعلى السلطة المحلية ايجاد حلول للخروج من هذا الوضع.

وأما في ما يتعلّق بقضية ترشيح النساء، فعلى الرغم من ان النتائج تظهر أنّ اغلبية المستطلّعين والمستطلّعات تؤيد ترشيح نساء لعضوية ورئاسة السلطات المحلية، تعتقد نسبة كبيرة منهم أنّ كفاءة الرجال أعلى من كفاءة النساء في ادارة السلطة المحلية. من المهم التطرق في استطلاعات قادمة إلى دور السلطة المحلية في رفع شأن مكانة المرأة.

كذلك من المهم فحص وجهة نظر السكان في رؤيتهم لترشيح النساء، كأن يُفحص ما إذا كانت النساء المرشحات يطرحن خطاباً مختلفاً عن خطاب الرجال، أو أنهن يرشحن أنفسهن أو يتعاملن مع إدارة السلطة وفق الأجندة الرجولية مثلاً. ويجب طرح الاسئلة حول عمل المجلس النسائي التابع للسلطة المحلية: هل هو مجلس فعال أم أنه مجلس صوري؟ - أو طرح أسئلة نحو: هل وجود امرأة سيؤدي إلى ممارسات أفضل في إدارة السلطة المحلية في مجالات محددة؟ هل أقامت السلطة المحلية مشاريع للنساء، او هل بادرت إلى إقامة حضانات لتمكين النساء من الخروج الى العمل؟ في هذا الصدد، ورغم الازمات التي تواجهها السلطة المحلية في العلاقة مع السلطة المركزية من حيث الميزانيات، على السلطة ان تهتم بإقامة مشاريع تمكّن النساء من الخروج الى العمل، وتسهّل عملية المشاركة السياسية الفعالة؛ وهذا يتطلب إقامة مشاريع للتوعية الجماهيرية فيما يتعلق بهذه القضية.

ويتضح من التحليل الذي أُجري أنّ هناك تضخماً في عدد القوائم والمرشحين في السلطات المحلية العربية. ويزيد هذا التضخم من حدّة التنافس على مقاعد الرئاسة والعضوية في السلطات المحلية العربية، الامر الذي انعكس في إعادة الانتخابات في بعض السلطات المحلية. إضافة إلى ما ينطوي عليه هذا التضخم من صرف طاقات إضافية في الانتخابات، يزيد هذا التضخم من الشروخ القائمة بين الفئات المختلفة في عدة بلاد ويعمل على تثبيتها.

على ضوء نتائج الاستطلاع الذي أجراه مركز مدى الكرمل، تجب إعادة النظر وبصورة جدية في جميع الجوانب التي تتعلق بإدارة السلطة المحلية، وبأنماط التصويت، وبقضية ترشيح النساء، وبالتضخم في عدد القوائم. فرغم وجود التمييز في الميزانيات، ورغم أنّ إمكانيات السكان الفلسطينيين محدودة في اطار السياسة القطرية وفي سوق العمل، يجب على المجتمع الفلسطيني (الحركات والأحزاب السياسية، ومؤسسات المجتمع المدني داخل إسرائيل) إعادة النظر في ادارة السلطات المحلية، وفي قضايا الترشيح والانتخاب (أنماط التصويت) العائلي والطائفي، وفي تضخم عدد القوائم. كذلك تجب إعادة النظر في غياب النساء عن الحيز العام، وفي حال وجودهن ينبغي فحص كيفية تعاملهنّ مع واقع السلطات المحلية وكيفية عملهنّ على تغييره، وكيفية تعامل المجتمع عامة والرجال على وجه الخصوص مع دخول النساء الى الحيز العام.

مراجع

- السلطات المحلية في إسرائيل ٢٠٠١، (٢٠٠٣). القدس: دائرة الإحصاء المركزية.
- إيليا زريق، (١٩٩٦). «الفلستينيون في إسرائيل» في كتاب صبري جريس و احمد خليفة (محرران) دليل إسرائيل العام. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، صفحات: ١١٧-١٣٣.
- أسعد غانم، (٢٠٠١). «الانتخابات في السلطات المحلية العربية»، في كتاب ابراهيم بريختا و عامي بدهتسور (محرران) انتخابات السلطات المحلية في إسرائيل في العام ١٩٩٨، استمرار ام تغيير؟. تل-أبيب: راموت-جامعة تل-أبيب. (بالعبرية)
- بنيامين نويبرغر، (١٩٩٨). الاقلية العربية: إغتراب وإندماج. تل-أبيب: الجمعة المفتوحة. (بالعبرية)
- تدريج السلطات المحلية حسب المقاييس الاجتماعية-الاقتصادية ٢٠٠١، (٢٠٠٤). القدس: دائرة الإحصاء المركزية.
http://www.cbs.gov.il/hodaot2004/13_04_22t1.pdf
- تدريج المجالس الاقليمية في إسرائيل، ٢٠٠١، (٢٠٠٤). القدس: دائرة الإحصاء المركزية.
http://www.cbs.gov.il/hodaot2004/13_04_22t2.pdf
- ثابت ابو راس، (٢٠٠١). «السلطات المحلية العربية في إسرائيل: في البحث عن المكانة». سلسلة مقالات و ابحاث. حيفا: مركز الجليل للابحاث الاجتماعية.
- داني رافينوفيتش و أسعد غانم و أورين يفتاحيل (محررون)، (٢٠٠٠). ما بعد الازمة: إتجاهات جديدة لسياسة الحكومة إزاء العرب في إسرائيل. تل-أبيب: السفارة الدنماركية.

● عيران رازين، (٢٠٠٢). فجوات في مناعة الميزانية في السلطات المحلية في إسرائيل في سنة ٢٠٠٠- الثبات والتغيرات في فترة تقلبات سياسية. القدس: مركز فلوسهايمر لبحاث السياسات. (بالعبرية)

● عيران رازين، (١٩٩٩). الفجوات في ميزانيات السلطات المحلية العربية واليهودية في إسرائيل-هل الفجوات آخذة في التقلص. القدس: مركز فلوسهايمر لبحاث السياسات. (بالعبرية)

● عزمي بشارة، (١٩٩٩). «العربي الاسرائيلي: قراءة في الخطاب السياسي المبتور». في كتاب عزمي بشارة (محرر) بين الانا والنحن: بناء الهويات والهوية الاسرائيلية. القدس: معهد فان لير. (بالعبرية)

● غازي فلاح، (١٩٩٠). «اسرائيل بين التعددية والتميز العنصري: توزيع الموارد بين العرب واليهود»، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٤، صفحات: ١٠٩-١٣٢.

● كتاب الإحصاء الاسرائيلي السنوي، (٢٠٠٣). القدس: دائرة الإحصاء المركزية.

● محمد زيدان وريتشارد راتكف (محرران)، (١٩٩٨). الفلسطينيون العرب في إسرائيل: الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. الناصرة: المؤسسة العربية لحقوق الانسان.

● Abdulhadi, R. (1998) The Palestinian Women's Movement: Emergence, Dynamics, and Challenges. *Gender and Society*, 12 (6), 647-673.

● Al-Haj, M. and Rosenfeld, H. (1990) Arab Local Government in Israel. Boulder, Westview Press.

● Fleischmann, E. (2003) The Nation and Its "New" Women: The Palestinian Women's Movement 1920-1948. Berkeley, University of California Press.

● Ghanem, A. and Abu Sharkia, N. (2003). Local-Councils Politics Among the Palestinian-Arab Minority in Israel: The 2003 Elections For Local Councils. Tamra, IBN Khaldun- The Arab Association for Research & Development.

● Lustick, I. (1980) Arabs in the Jewish State: Israel's Control of a National Minority. Austin, University of Texas Press.



ملحق ١: السلطات المحلية اليهودية المطابقة للسلطات المحلية العربية
في الحجم

عدد السكان	اسم السلطة المحلية
2,740	بيت دגן (بيت دجان)
2,608	אלקנה (إلكانا)
1,890	אליכין (إليخين)
1,952	יבנאל (يافنيئيل)
4,797	כוכב יאיר (كوخاف يائير) - לאור יגאל (تسور بجئال)
906	יסוד המעלה (يسود همعلا)
1,702	כפר שמריהו (كفر شمارياهو)
2,541	להבים (لهبيم)
942	מטולה (مطولة)
4,495	מצפה רמון (متسبي رامون)
3,031	שלומי (شلومي)
8,500	אבן יהודה (ابن يهودا)
5,200	אורנית (اورنيت)
9,700	אזור (أזור)
5,200	אלפי מנשה (ألفي منشي)

8,300	באר יעקב (בְּאֵיר יַעֲקֹב)
7,600	בני עייש (בְּנֵי עַיִשׁ)
8,124	בנימינה (בְּנֵימִינָה) - גבלת לעדה (גִּבְעַת עַדָּה)
8,500	חצור הגלילית (חַצְרוֹר הַגְּלִילִית)
8,600	ירוחם (יְרוּחָם)
7,300	מזכרת בתיה (מְזַכְרֵת בַּתִּיה)
6,100	מיתר (מֵיטֵר)
5,800	עומר (עוֹמֵר)
5,900	פרדסיה (פְּרֻדְסִיָּה)
9,600	קרית לקרון (קְרִיַת לַקְרוֹן)
7,700	רכסים (רַחְסִים)
5,300	רמת ישי (רַמַת יִשְׁאִי)
7,300	תל מונד (תֵּל מוֹנֵד)
14,800	קדימה (קְדִימָה) - לאון (לְאוֹן)
13,300	קרית טבעון (קְרִיַת טַבְעוֹן)
19,100	קרית מלאכי (קְרִיַת מַלְאָכִי)
11,700	גדרה (גְּדִירָה)
10,600	גבעת זאב (גִּבְעַת זֵאֵב)
15,200	גבעת שמואל (גִּבְעַת שְׁמוּאֵל)
11,500	גני תקווה (גַּנֵּי תִקְוָה)
14,300	זכרון יעקב (זַכְרוֹן יַעֲקֹב)
15,900	בית שאן (בֵּית שֵׁאֵן)
12,200	גן יבנה (גַּן יַבְנָה)
16,700	יקנעם עילית (יְקִנְעָם עִילִית)
18,700	טירת כרמל (טִירַת כְּרַמֵּל)
10,900	כפר יונה (כְּפַר יוֹנָה)
15,600	שוהם (שׁוּהֵם)
19,400	שדרות (שְׁדֵרוֹת)
21,600	קרית שמונה (קְרִיַת שְׁמוֹנָה)
21,800	נתיבות (נְתִיבוֹת)
20,900	נשר (נִישֵׁר)
24,500	מגדל העמק (מְגַדָּל הָעֵמֶק)
24,500	ערד (עֵרָד)
37,100	קרית ביאליק (קְרִיַת בִּיאַלִּיק)
39,400	קרית מוצקין (קְרִיַת מוֹצְקִין)
38,600	הוד השרון (הוֹד הַשְּׁרוֹן)
62,800	רמלה (רַמְלָה)

ملحق ٢: الاستمارة

١. كيف تقيم مستوى الخدمات التي تقدمها السلطة المحلية لسكان البلدية؟

١. مستوى عال جداً

٢. مستوى عال

٣. مستوى متوسط

٤. مستوى متدن

٥. مستوى متدن جداً

٦. لا اعرف

٢. الى اية درجة انت راضٍ عن الطريقة التي تقوم بها السلطة المحلية في البلدية بجباية الضرائب من السكان؟

١. راضٍ جداً

٢. راضٍ

٣. غير راضٍ

٤. غير راضٍ مطلقاً

٥. لا اعرف

غير موافق مطلقاً	غير موافق	في الوسط	موافق	موافق جداً	٣.
					١. تقوم السلطة المحلية بتعيين الموظفين حسب كفاءاتهم
					٢. تقوم السلطة المحلية بتقديم الخدمات لجميع سكان البلدة بدون تمييز
					٣. احد الاسباب للعجز المالي (الديون) لدى السلطة المحلية هو الإدارة «غير السليمة» للسلطة المحلية
					٤. يقوم المواطنون في بلدي بالتعاون مع السلطة المحلية لانجاح المشاريع في البلدة
					٥. انا صوت للمرشح الذي تدعمه عائلتي / حمولتي
					(للبلدات المختلطة فقط*) انا أصوت للمرشح الذي تدعمه طائفتي
					٦. فقط ابن لعائلة كبيرة يمكنه أن يصبح رئيساً للسلطة المحلية
					٧. تقوم السلطة المحلية بتبذير و صرف الميزانية لاهداف ومصالح شخصية
					٨. تقوم مؤسسات الدولة بتخصيص ميزانيات وأراضٍ اقل للسلطات المحلية التي تتبنى مواقف وطنية

٤. حسب رأيك، من بإمكانه ان يدير شؤون السلطة المحلية بشكل افضل، رجل ام امرأة، ام ان الاثنين لديهما نفس الكفاءة؟

١. رجل

٢. امرأة

٣. الاثنين لديهما نفس الكفاءة

٤. لا اعرف

٥. هل تؤيد ترشيح امرأة لرئاسة السلطة المحلية؟

١. نعم

٢. لا

٦. هل تؤيد ترشيح امرأة لعضوية السلطة المحلية؟

١. نعم

٢. لا

٧. حسب رأيك، هل يملك الرئيس الحالي للسلطة المحلية في بلدتك الكفاءات اللازمة لادارة البلدية ام تنقصه الكفاءات لذلك؟

١. لديه الكفاءات

٢. تنقصه الكفاءات

٣. لا اعرف

لا يؤثر	يؤثر	٨.
		١. كفاءة المرشح في ادارة شؤون البلدة
		٢. الانتماء العائلي للمرشح
		٣. الانتماء الطائفي للمرشح (للبلدات المختلطة فقط)
		٤. المواقف السياسية والاجتماعية للمرشح
		٥. موقف العائلة/الحمولة تجاه المرشح
		٦. (للبلدات المختلطة فقط*) موقف الطائفة تجاه المرشح
		٧. الانتماء الحزبي للمرشح
		٨. هل هنالك اسباب اخرى تؤثر عليك في اختيار المرشح الذي ستصوت له؟

٩. حسب رأيك، هل على السلطة المحلية ان تهتم بالقضايا السياسية العامة التي تواجه العرب في اسرائيل ام ان عليها ان تهتم بشؤون البلدة فقط؟

١. الاهتمام بالقضايا السياسية-
بالاضافة الى القضايا المحلية

٢. الاهتمام بالقضايا المحلية فقط

٣. لا اعرف

إذا أجاب: الاهتمام بالقضايا السياسية

١٠. حسب رأيك، الى اية درجة تقوم السلطة المحلية في بلدتك بهذا الدور (الاهتمام بالقضايا السياسية)؟
درج على سلم ١-٥ حيث يعني ١ «لا تهتم مطلقاً» وتعني ٥ «اهتمام بدرجة كبيرة»

تهتم بدرجة كبيرة	٤	٣	٢	لا تهتم مطلقاً
٥				١

١١. هنالك من يعتقد ان زيادة رقابة وزارة الداخلية على عمل السلطة المحلية سوف تؤدي الى تحسين الخدمات التي تقدمها للسكان، هل توافق ام تعارض ذلك؟
اعط اجابة على سلم ١-٥ حيث يعني ١ «اعارض جداً» وتعني ٥ «اوافق جداً»

اوافق جداً	٢	٣	٤	اعارض جداً
١				٥

١٢. هنالك من يعتقد ان زيادة الميزانيات للسلطة المحلية سوف تؤدي الى تحسين الخدمات التي تقدمها للسكان، هل توافق ام تعارض ذلك؟
اعط اجابة على سلم ١-٥ حيث يعني ١ «اعارض جداً» وتعني ٥ «اوافق جداً»

اوافق جداً	٢	٣	٤	اعارض جداً
١				٥

١٣. هل تعتبر نفسك من المؤيدين لرئيس السلطة المحلية الحالي ام من المعارضين له؟

١. من المؤيدين

٢. من المعارضين

١٤. هل هنالك مرشح من عائلتك لرئاسة السلطة المحلية؟

١. نعم

٢. لا

العمر: _____
الحالة الاجتماعية: ١. أعزب/عزباء ٢. متزوج/ة ٣. آخر
الديانة: ١. مسلم ٢. مسيحي ٣. درزي
الدراسة: ١. ابتدائية/ثانوية جزئية ٢. ثانوية ٣. جامعية
الجنس: ١. ذكر ٢. أنثى
البلدة: _____

*البلدات المختلطة في هذه الاستمارة هي
البلدات متعددة الطوائف.

وحدة استطلاعات الرأي العام - مدى

أقيمت وحدة استطلاعات الرأي العام في مدى في العام ٢٠٠٢. تهدف الوحدة إلى رصد مواقف وآراء المجتمع الفلسطيني في إسرائيل بشأن المواضيع السياسية والاجتماعية، من خلال استطلاعات رأي عام تلفونية وأبحاث ميدانية تعتمد المقابلات وجهاً لوجه.

يمتاز عمل الوحدة بإعداد وصياغة أدوات بحث تتلاءم وخصوصية المجتمع الفلسطيني، وهو ما يعزّز من مصداقية المعلومات. كذلك، تعمل الوحدة على اختيار عينات البحث من مجمل السكّان في كل المدن والقرى العربية، وبضمنها التجمّعات الصغيرة - إضافة إلى المدن المختلطة - وهو ما يزيد من مصداقية العينة وقدرتها على تمثيل مواقف السكّان كافةً.

كذلك، تهدف الوحدة إلى إيصال أبحاثها وتقاريرها إلى الباحثين والأكاديميين من البلاد والخارج، والمؤسسات العامة، والجمعيات، والاحزاب، والمؤسسات الاعلامية من أجل عرض صورة حقيقية لواقع الفلسطينيين في إسرائيل والمساهمة في رسم سياسات تتجاوب مع الحاجات الحقيقية للمجتمع الفلسطيني في اسرائيل.

استطلاع الرأي السنوي

أحد المشاريع الرئيسية لوحدة استطلاعات الرأي العام هو استطلاع الرأي السنوي، وهو عبارة عن بحث ميداني سنوي يقيس توجهات المواطنين الفلسطينيين بالنسبة لمعظم نواحي الحياة، وفي مقدّمة ذلك الناحيتين السياسية والاجتماعية، إضافة الى متابعة التغييرات في الرأي العام العربي الفلسطيني في البلاد بشأن أهمّ القضايا التي تجابهه.

استطلاعات دورية

الاستطلاعات الدورية هي استطلاعات تجري مرة كل شهر أو شهرين حول قضايا الساعة التي تواجه المجتمع العربي في إسرائيل. يتم إجراء

هذه الاستطلاعات تلفونياً من خلال مركز الاتصالات التابع لوحدة استطلاعات الرأي العام. وتقوم وحدة استطلاعات الرأي العام بنشر تقارير عن نتائج هذه الاستطلاعات. نذكر من بين الاستطلاعات التي أجريت ما يلي:

- الحرب على العراق
 - العلاقة بين الفلسطينيين وإسرائيل
 - أسباب تدني نسبة الاقتراع في انتخابات الكنيست الـ ١٦ عند المواطنين العرب
 - لجنة أور: مواقف وآراء (قبل نشر تقرير لجنة أور)
 - لجنة أور: مواقف وآراء (بعد نشر تقرير لجنة أور)
 - السلطات المحلية العربية: تقييم لمستوى الخدمات والادارة
 - احتياجات الشباب العرب الامنهجية
 - الخدمات التي تقدّمها وحدة استطلاعات الرأي تقدّم الوحدة استشارة مهنية في موضوع استطلاعات الرأي والأبحاث الميدانية التي تعنى بدراسة المجتمع الفلسطيني في إسرائيل. كذلك تجري الوحدة استطلاعات وأبحاثاً ميدانية وترافقها في المراحل التالية:
 - إعداد استمارة البحث بصيغتها النهائية
 - تحضير عينة البحث
 - جمع المعلومات عن طريق المقابلات أو الاتصالات الهاتفية
 - التحليل الإحصائي للمعلومات
 - عرض النتائج وتحليلها
 - إعداد تقرير نهائي على ضوء النتائج والمعطيات
- تقدم وحدة استطلاع الرأي العام في مدى هذه الخدمات للباحثين، والجامعات، والمؤسسات الاهلية، وغيرها.